

السنة الثالثة عشرة

٤٩١

# الجزيرة الرسمية للإعلام العربي

و ١٤٤٠ آب سنة ١٩٢٥

عمان : الاربعاء في ١٥ جمادى الاولى ١٣٥٤

عدد ممتاز

الفقه الحديث

صفحة

٤٠٦

قانون منع استيراد او تصدير الحبوب والذيق لسنة ١٩٢٥

## القوانين والأنظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن :  
بما أننا رأينا استناداً للمادة (٣٩) من القانون الأساسي .  
وبعد الاطلاع على تسيب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقضي بإعلان نفاذ القانون الآتي بدون  
نشره كشروع مدة شهر واحد كما تقضي به المادة المذكورة .  
وبناء على ماقدره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٣٥ .  
نصادق - بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي - على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

— قانون منع استيراد أو تصدير الجيوب والدقيق لسنة ١٩٣٥ —

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون منع استيراد أو تصدير الجيوب والدقيق لسنة ١٩٣٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يجوز للمجلس التنفيذي عند ما يرى ان المصلحة العامة تقضي بذلك ان يمنع في اي وقت كان استيراد اي نوع من الجيوب أو الدقيق من الخارج الى شرق الأردن أو تصدير اي نوع من الجيوب أو الدقيق من شرق الأردن الى الخارج وللمجلس المشار اليه ان يبطل هذا المنع ويبيده مرة بعد اخرى في اي وقت كان .
- ٣ - كل من يستورد شيئاً من الجيوب أو الدقيق الممنوع استيراده أو يصدر شيئاً من الجيوب أو الدقيق الممنوع اصداره أو ينقل بأية واسطة من وسائل النقل شيئاً من الجيوب أو الدقيق الممنوع استيراده أو تصديره يعاقب من قبل قاضي صالح برامة نقدية من عشر جنيهات الى مائة جنيه أو بالحبس من شهر واحد الى ستة شهور أو بكليتي العقوبتين وبمصادرة جميع الجيوب أو الدقيق المستورد أو الصادر بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون أو اي جزء منهما على ان لا يقل عن الربع للمرة الاولى وعن النصف للمرة الثانية .

٤ - يُلغى قانون منع تصدير الجيوب لسنة ١٩٢٨ .

عبد الله

رئيس الوزراء

ابراهيم

١٤-٨-١٩٣٥